

Distr.: General
2 February 2006
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، الذي أنشئت بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والقرار ١٦٠٨ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الذي مُدِّدَت به ولايتها إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت منذ صدور تقريره المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/2005/631)؛ ويرد في التقرير وصف لبعض المهام الإضافية التي قد تضطلع بها البعثة في المرحلة التالية للانتخابات؛ كما يقترح تمديد الولاية الحالية لفترة ستة أشهر للسماح بإجراء مزيد من التقييم للأوضاع عندما تتولى الإدارة الهايتية الجديدة مقاليد الأمور، وإتاحة الفرصة لصياغة توصيات لوضع استراتيجية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لمرحلة ما بعد الانتخابات.

٢ - وواصل ممثلي الخاص، خوان غابرييل فالديس، الاضطلاع بمهام قيادة البعثة. وعلى إثر وفاة الفريق أورانو تكسيرا داماتا باسيلار، اضطلع الفريق خوسي إيتو سيكيرا بمهمة القيادة. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، بلغ مجموع قوام قوات البعثة ٥١٩ فردا، في حين بلغ مجموع قوام قوة الشرطة ٧٧٧ فردا.

ثانيا - التطورات السياسية

ألف - العملية الانتخابية

٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تركز الاهتمام الرئيسي للسلطات الهايتية والبعثة على ضمان تنظيم عقد انتخابات تتسم بالمصداقية وتتم في الوقت المحدد. بيد أن السلطات الانتقالية ذكرت أن الجولة الأولى من الانتخابات، التي كان مقررا عقدها في ٨ كانون



الثاني/يناير، يتعين تأجيلها لأسباب فنية. وُضع جدول زمني جديد للانتخابات في ٧ كانون الثاني/يناير، حُدد في مرسوم أصدره الرئيس الانتقالي بوليفاتسي اليكساندر؛ ووفقاً لهذا الجدول، سيتم إجراء الجولة الأولى من الانتخابات يوم ٧ شباط/فبراير، وستجري الجولة الثانية في ١٩ آذار/مارس، وسيؤدي الرئيس الجديد القسم يوم ٢٩ آذار/مارس، وستُعقد الانتخابات البلدية والمحلية يوم ٣٠ نيسان/أبريل. وكان رئيس الوزراء جيران لاتورتى قد أعلن في وقت سابق أنه بينما ستقدم حكومته استقالته رسمياً في ٧ شباط/فبراير؛ وهو التاريخ المحدد بموجب الدستور لتقلد الرئيس الجديد مهام منصبه، فإنها ستتولى تصريف المهام الجارية إلى حين تولي الحكومة الجديدة مقاليد الأمور.

٤ - ويؤكد هذا التأجيل الأخير للجدول الزمني الانتخابي، الذي يأتي في أعقاب مجموعة من فترات التأجيل المشابهة، الدرجة التي يتواصل بها تعقيد التحضيرات للانتخابات بسبب عملية صنع القرار المشقة سياسياً وتقنياً في هايتي. ومن بين المصاعب الأخرى أثناء العملية الانتخابية الخلافات الناجمة عن إنشاء ما أُطلق عليه "اللجنة المعنية بالجنسيات"، التي أوصت بعدم قبول عدة مرشحين، بمن فيهم ديومارسياس سيمبوس، المرشح الرئيسي للحزب السياسي "نت انسام". وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، رفضت المحكمة العليا، التي سبق لها أن بيّنت أنه يتعين الإبقاء على ترشيح السيد سيمبوس، طلباً تقدم به المجلس الانتخابي المؤقت لإلغاء هذا القرار. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، أصدر الرئيس الانتقالي أمراً يقضي بإحالة خمسة قضاة من قضاة المحكمة العليا إلى التقاعد، وعيّن خمسة قضاة آخرين ليحلوا محلهم. وأعربت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لويز أربور، عن قلقها الشديد إزاء هذا الإجراء وأكدت على ضرورة الاحترام الكامل لفصل السلطات.

٥ - وأحرز تقدم في الترتيبات التقنية واللوجستية، بفضل الدعم المقدم إليها من البعثة ومن منظمة الدول الأمريكية، بيد أنه لم يُفرغ من هذه الترتيبات بعد. واختُتمت عملية تسجيل الناخبين، التي اضطلعت فيها منظمة الدول الأمريكية بدور قيادي، في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، إثر مجموعة من فترات التمديد، الأمر الذي سهّل عملية تسجيل المواطنين في المناطق الريفية النائية والمناطق الحضرية الصعبة، مثل ستيه سولي. وساعدت البعثة السلطات المحلية في عملية التخطيط لمهام رئيسية وتنفيذها، بما في ذلك توزيع المواد الانتخابية وتقديم الدعم لعملية تحديد مواقع مراكز التصويت. وفي الوقت نفسه، روجت البعثة لتهيئة المرشحين السياسيين لتقبل نتائج الانتخابات المقبلة، والاتفاق على الأهداف السياسية الرئيسية التي يمكن أن تحظى بدعم الحكومة الجديدة والبرلمان، بما يتفق مع مدونة

قواعد السلوك الانتخابية الموقعة في ١٤ حزيران/يونيه، واتفاق الاستقرار والحكم المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر.

٦ - وفي آخر كانون الثاني/يناير، تم توزيع ما يزيد على أربعة أحماس بطاقات الهوية الوطنية، كما تم تعيين مشرفي مراكز التصويت وتحديد منظمي الاقتراع، كلهم تقريباً. ومن المهام الإضافية التي سيتم إنجازها توزيع بقية بطاقات الهوية الوطنية، وتدريب منظمي الاقتراع، ونقل بعض مراكز التصويت، بحسب ما طلبته الأحزاب السياسية. وفي حين أن تاريخ التصويت الجديد، ٧ شباط/فبراير، ممكن من الناحية التقنية، فإن ذلك سيتطلب دعم جميع السلطات الهايتية وجميع الأطراف الفاعلة السياسية، وتعاون المجلس الانتخابي المؤقت، لضمان حل جميع المسائل التقنية المتبقية، واستمرارية توفر المبالغ اللازمة لدفع أجور العاملين في الانتخابات، وصيانة مراكز التصويت حتى لا يتم إدخال أية تغييرات رئيسية عليها. ولم يتم الفراغ بعد من التحضيرات للانتخابات البلدية والمحلية، ذات الطبيعة الأكثر تعقيداً بسبب العدد الكبير للمناصب التي ستُشغل (زهاء ٩ ٠٠٠ منصب)، وما تنسم به عملية طباعة أوراق الاقتراع من تعقيد (٧٠٠ مقاطعة تقريباً).

٧ - وعلى الرغم من وجود صعوبات عملية وسياسية، ساعدت العملية الانتخابية على إيجاد ممارسة لمشاركة سياسية واسعة النطاق، كما وردت الإشارة إلى ذلك في تقريره السابق (S/2005/631، الفقرة ١٥). ويشترك في الانتخابات الرئيسية ٣٥ مرشحاً، وافق عليهم المجلس الانتخابي المؤقت، بعد أسابيع من الخلاف بشأن أهلية المرشحين الرئيسيين مزدوجي الجنسية، في حين أن عدد المرشحين للمقاعد البرلمانية يبلغ ١ ٤٠٩ مرشحين. ونظراً إلى أنه قد تم تسجيل ٤٥ حزبا سياسيا، يمثلون طائفة عريضة من الاتجاهات السياسية، وأمكن تسجيل ما يزيد على ٣,٥ ملايين ناخب، يمكن للانتخابات أن تشكل مساهمة مهمة تجاه إعادة تشكيل النسيج السياسي للبلد.

٨ - ومن الضروري تعزيز المشاركة الدولية في الأشهر القادمة لنجاح الانتخابات الوطنية والمحلية والبلدية، الأمر الذي يمكن أن يساعد في تعزيز العمليات الديمقراطية وتشجيع مشاركة المواطنين في حكم أنفسهم، ودعم الكفاءة عن طريق إرساء نظام اللامركزية.

٩ - ووجود المراقبين الدوليين عامل مهم لضمان مصداقية الانتخابات، لا سيما في ظل الشواغل المتعلقة بوجود صلات محتملة بين الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة، والمسائل المتعلقة باستقلالية الموظفين الانتخابيين، والمسائل التقنية التي يمكن أن تعوق وصول الناخبين وشفافية عمليتي التصويت ووضع القوائم الانتخابية. وتوجد حالياً عدة بعثات لمراقبين انتخابيين دوليين وصلوا إلى هايتي، وشرعت هذه البعثات في مهامها الرقابية، بما في ذلك

البعثات المنظمة من خلال البعثة الدولية لرصد الانتخابات في هايتي، وهي عبارة عن مجموعة شاملة مخصصة من المراقبين الدوليين؛ والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية؛ والاتحاد الأوروبي. وتحافظ البعثة على الاتصال الدائم بمؤلاء المراقبين، في كامل أنحاء البلد، من خلال عقد اجتماعات وجلسات إحاطة منتظمة؛ كما وافقت البعثة على أن تقوم، بالإضافة إلى تقاسم المعلومات، بتوفير المساعدة اللوجيستية والأمنية، في حالات الطوارئ، في حدود ما تسمح به الموارد. وفي بداية كانون الأول/ديسمبر كان المراقبون التابعون للبعثة الدولية لرصد الانتخابات في هايتي قد تم نشرهم، في جميع المقاطعات العشر.

١٠ - وعلى الرغم من سخاء استجابة المانحين، لا تزال العملية الانتخابية بحاجة إلى موارد إضافية. ولقد أفضت العملية الانتخابية التي طال أمدها لأكثر مما كان متوقعا، والحاجة إلى تنفيذها بشكل أسرع تعويضا عن فترات التأخير، والقيود التقنية الشديدة الميدانية، إلى زيادة في حجم الميزانية، التي تبلغ الآن ٧٣,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، لتغطية الانتخابات الوطنية والبلدية والمحلية، أي بزيادة مقدارها ١٢,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، مقارنة بالميزانية الأصلية. ولا تغطي المبالغ المتاحة حتى الآن (٥٩ مليون دولار تقريبا)، سوى الانتخابات على المستوى الوطني (الانتخابات الرئاسية والبرلمانية)، وسيكون من الضروري توفير تمويل إضافي للانتخابات البلدية والمحلية.

باء - تطورات أخرى

١١ - سارت عملية الحوار الوطني بوتيرة بطيئة، على الرغم من أن جهود اللجنة التحضيرية المكونة من اثني عشر عضواً أفضت إلى إنشاء لجنة توجيهية تتكون من ٣٠ عضواً، في ٨ كانون الأول/ديسمبر. ولم يُحرز سوى تقدم عملي ضئيل في الدفع قدماً بعملية اللامركزية، ولا تزال التشريعات اللازمة لتحديد واجبات ومسؤوليات السلطات المحلية والبلدية رهن المناقشة على الصعيد الإقليمي.

١٢ - وقدمت البعثة الدعم لقدرات الحكم الهايتية، بالعمل على نحو وثيق مع وزارة الداخلية في توفير الدعم للمؤسسات المحلية وتبني أنشطة التعاون بين المواطنين والسلطات المحلية في المناطق الريفية. وسهلت البعثة وضع وتنفيذ مشاريع محلية من خلال آلية المشاريع ذات الأثر السريع، التي كانت ذات قيمة مهمة في تعزيز العلاقات مع النظراء الهايتيين.

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سعت السلطات الهايتية إلى تقييم ظروف يمكن من خلالها إدارة الأمن في منطقة الحدود بشكل أفضل، وذلك بدعوة رئيس الجمهورية الدومينيكية إلى القيام بزيارة رسمية لهايتي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، حيث التقى بالرئيس المؤقت ألكساندر، ورئيس الوزراء، لاتورت، بالإضافة إلى أعضاء آخرين في الحكومة

الانتقالية. وتمخض عن هذا الاجتماع التوصل إلى اتفاق بشأن إحياء اللجنة الهايتية الدومينيكية المشتركة. وفي الوقت نفسه، دلت الاضطرابات التي سببتها المظاهرات في الشوارع أثناء الزيارة على أن احتمال حدوث توترات لا يزال قائما.

جيم - تعزيز العمليات الديمقراطية

١٤ - يمثل انتهاء الانتخابات مجرد خطوة أولى في عملية الانتقال السياسي وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. وعندما يتولى المسؤولون المنتخبون الجدد مناصبهم، سيرثون دولة ومؤسسات محلية ضعيفة تعاني من ندرة في الموظفين المؤهلين وهياكل إدارية غير كافية. وسيكون تواصل إتاحة الدعم لبناء القدرات والحصول على الدعم المادي من البعثة والمجتمع الدولي عاملا ذا أهمية أساسية. وخلال هذه المرحلة الهشة، من الضروري أن يكون للبعثة حضور مباشر، لكي تقدم المساعدة للسلطات الجديدة في تأكيد شرعية وجودها وتعزيز الحكم الرشيد على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال حضورها في كامل أنحاء البلد وتواصل دعمها للمشاريع الصغيرة التي يمكن أن تعزز مصداقية هؤلاء المسؤولين. وقد يكون من المفيد بوجه خاص للبعثة أن تبقى في وضع يسمح لها بتقديم المشورة على مستوى صنع السياسات في المجالات ذات الصلة بولايتها.

١٥ - وستكون المساعدة الدولية ضرورية أيضا لدعم فعالية أداء الهيئات المركزية والمحلية، بما في ذلك البرلمان. ويمكن أن يشمل هذا الدعم تدريب المسؤولين المنتخبين حديثا، بالإضافة إلى الموظفين التقنيين والإداريين البرلمانيين، فضلا عن تقديم الدعم المادي الأساسي. ومتى تم عقد الانتخابات المحلية، سيكون من الضروري تقديم المشورة والدعم لحوالي ٥٠٠ ٤ من الموظفين الحكوميين على المستويات المحلية والبلدية، الذين سيتولون إدارة ١٤٠ تقسيما إداريا و ٥٨٦ من التقسيمات الفرعية في البلد. وفضلا عن ذلك، فإنه حتى ترسخ العملية الديمقراطية، ثمة حاجة لمزيد من المساعدة لبناء القدرات المؤسسية لمجلس انتخابي دائم. ويمكن لإنشاء سجل مدني دائم أن يسمح بتسجيل المواطنين المؤهلين بصفة مستمرة، والإفادة من عملية التسجيل الواسعة التي تم القيام بها حتى الآن. وسيشكل الدعم الثنائي في جميع هذه المجالات عاملا حاسما، وينبغي تنسيقه بشكل وثيق مع جهود ذات صلة تقوم بها البعثة.

١٦ - والسلطات الهايتية والشعب الهايتي هما اللذان يتوليان مهمة إعادة البناء على الصعيد السياسي، التي لا بد لها من أن تستمر تحت قيادة هايتية. ومن الضروري تبني نهج شمولي بعد الانتخابات. ومن شأن إحراز مزيد من التقدم في إجراء الحوار الوطني تمكين المجتمع الهايتي من التوصل إلى موقف موحد بشأن المسائل العالقة الناجمة عما شهدته المرحلة السابقة من انقسامات وعنف على الصعيد السياسي، كما يمكن له أن يساعد في تعزيز شرعية الإدارة

الجديدة. ويمكن لتعيين قادة لعملية الحوار الوطني، يمثلون كافة الأطياف السياسية، ويكونون أفراداً مشهوداً لهم بالزاهة على نطاق واسع، أن يساهم في عملية استقطاب جديدة ببناء للعناصر التي يحتمل أن تلجأ إلى العنف. وستواصل البعثة تقديم المساعدة لهذا الجهد، بحسب الاقتضاء، بما في ذلك من خلال دعم قنوات الاتصال، مع توسيع نطاق أنشطتها في مجال التوعية تشمل كافة أنحاء البلد.

ثالثاً - الأمن وسيادة القانون

ألف - الأمن والنظام العام

١٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بقيت البيئة الأمنية العامة مستقرة نسبياً في معظم أنحاء البلد، وأحرز أيضاً بعض التقدم في تعزيز الأمن في مناطق من بورت - أو - برانس حيث كانت بعض المشاكل، بما فيها بوجه خاص مقاطعة بيل - إير. غير أن الحالة الأمنية تدهورت كثيراً في أنحاء أخرى من العاصمة، مثل سيبي سولاي وروت ناسيونال ١ المجاورة، خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، ولا تزال العصابات نشيطة في بعض المناطق خارج العاصمة، مثل أرتيونيت وأوانامينث.

١٨ - وازداد عدد ضحايا الاختطاف المبلغ عنهم خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٥ زيادة حادة، رغم أن الأرقام المقابلة قد تكون عرفت بعض الانخفاض في بداية عام ٢٠٠٦. وتدل الأرقام التي جمعتها البعثة على أن ٥٦ من الأفراد خُطفوا في أيلول/سبتمبر، وخطف ٦٣ في تشرين الأول/أكتوبر، و ٧٤ في تشرين الثاني/نوفمبر؛ وأبلغ عن اختطاف ٢٤١ فرداً في كانون الأول/ديسمبر. وكان من بين المختطفين مستشاران لمنظمة الدول الأمريكية، رغم إطلاق سراحهما بعد ذلك بوقت قصير نسبياً. وفي الوقت نفسه، ففي المحافظات تسببت مواجهة في غونايف في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر بين عصابات مسلحة والشرطة الوطنية الهايتية على مدى ثلاثة أيام في حرائق وأعمال نهب ووفاة شخصين. وبقيت حدود هايتي البرية والبحرية الكثيرة المنافذ مفتوحة أمام الأنشطة الإجرامية مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات.

١٩ - وبقيت البعثة تؤدي دوراً محورياً في توفير الأمن والاستقرار في البلد، معتمدة على القدرات المعززة المأذون بها في قرار مجلس الأمن ١٦٠٨ (٢٠٠٥). وبلغ العنصر العسكري للبعثة أقصى قوامه مع نشر كتيبة إضافية في تشرين الأول/أكتوبر، تلاه نشر سرية في كانون الأول/ديسمبر. وبلغ عنصر شرطة البعثة تقريباً قوته المأذون بها كذلك بنشر وحدة شرطة مشكلة إضافية في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. ونشرت ست من وحدات الشرطة المشكلة

الشماني في بورت - أو - برانس، بينما نشرت الوحدات الأخرى في غونايف وكاب هايتيان.

٢٠ - وأجرت البعثة بالتعاون مع الشرطة الوطنية الهايتية عدة عمليات ناجحة أدت إلى إنقاذ عدد من ضحايا الاختطاف. وأدت عمليات تطويق وتفتيش قامت بها قوات البعثة في بيل - إير إلى اعتقال عدد من أفراد العصابات المشتبه فيهم وتم تسليمهم للشرطة الوطنية الهايتية. واستؤنفت الحياة المجتمعية العادية في المنطقة بشكل واسع، رغم أن النشاط الإنساني والإنمائي لا يزال محدوداً. وأجرت البعثة عدداً من العمليات في مقاطعتي بيلي وسيي ميليتير في العاصمة، حيث شملت الأنشطة المتصلة بالعصابات في كانون الأول/ديسمبر استهداف دوريات ونقاط تفتيش البعثة. وتقوم البعثة حالياً كذلك بزيادة تواجدتها العسكري على طول روت ناسيونال ١، التي كانت مسرحاً لعدد من عمليات الاختطاف.

٢١ - وعلى الرغم من أن عملية تسجيل الناجحين كانت ناجحة في سيي سولاي من ٦ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، فإن الحالة الأمنية هناك لا تزال صعبة، ولا تزال العصابات المستفيدة من حماية مجتمع محلي مؤيد أو مكره على التأييد تهاجم حفظة السلام. ومعظم قوات البعثة المنشورة في بورت - أو - برانس تخضع أولاً لتدريب توجيهي وإطلاع، ولكن كثيراً منها تعوزه الخبرة في هذه العمليات الأمنية الحضرية. وعلاوة على ذلك، لا تزال البعثة تفتقد المعلومات على المستوى التكتيكي التي تمكن قوتها من التعرف بطريقة فعالة على العناصر الإجرامية وإلقاء القبض عليها. وبينما ثبتت فائدة إنشاء خلية التحليل المشتركة للبعثة وتعزيز خلية العمليات المشتركة، في دعم عمليات البعثة، فإن البعثة لا تزال تعتمد على المعلومات المقدمة من الشرطة الوطنية الهايتية أو التي يتطوع بها الجمهور لأسباب مختلفة. وفي الوقت نفسه، يجري حالياً البحث عن معدات هندسية عسكرية متخصصة لتستخدم في العمليات الأمنية في سيي سولاي.

٢٢ - وسيتطلب التعزيز الفعال للاستقرار في سيي سولاي أنشطة أمنية مكاملة إلى جانب جهود إنمائية وإنسانية يمكن أن تحسن الظروف في المنطقة بشكل ملموس وتوفر فرصاً للتقدم. وقد أنجز حفظة سلام البعثة أنشطة إنسانية متنوعة في حدود الموارد المتاحة لهم، بما في ذلك تقديم الأغذية والمياه والملابس والمواد المدرسية، والتنظيف وإصلاح الطرق، والإجلاء الطبي. غير أن على المجتمع الدولي وشركائه إنجاز حجم أكبر بكثير من العمل لتوطيد الاستقرار.

٢٣ - وقد كانت الجهود التي بُذلت لتحقيق استقرار الوضع جد مكلفة لحفظة سلام البعثة. فنقاط التفتيش في سيي سولاي وحولها تتعرض باستمرار لإطلاق نار بشكل متزايد

ومنسق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استُهدف جنود البعثة وشرطتها، وتكبّدوا خمس وفيات وعدداً من الإصابات في سلسلة من الهجمات في بورت - أو - برانس، على مقربة من سيتي سولاي. وعلاوة على ذلك، جُرح عنصران من حفظة السلام العسكريين في كمين نصب في ١٦ كانون الأول/ديسمبر في بليزانس، الواقعة بين كاب هايتيان وغونايف؛ وكانت هذه أول هجمة ضد أفراد البعثة خارج بورت - أو - برانس منذ آذار/مارس ٢٠٠٥.

٢٤ - وفي وقت يتسم باستمرار احتمال حدوث اضطرابات في البلد ولا تزال إمكانيات الشرطة الوطنية الهايتية جد محدودة، فمن الضروري الحصول على إعانة دولية كبيرة. وتبدو التشكيلة الحالية للقوات، ووحدة الشرطة المشكلة ومختلف أفراد الشرطة، حسبما هو مأذون به بموجب القرار ١٦٠٨، كافية للحفاظ على الأمن الأساسي في هذه المرحلة. غير أنه يمكن أن يتعزز الاستقرار خلال الانتخابات إذا أبدت دولة واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء استعدادها لدعم قدرات البعثة خلال الفترة الانتخابية، كما هو مقترح في تقرير السابـق (S/2005/631، الفقرة ٦٥). وستكون المساعدة الثنائية كذلك حاسمة لتمكين القيادات الهايتية الحالية والمستقبلية من التصدي لمسألة إعادة شحن المخدرات، وهو خطر قد تكون له آثار وخيمة على استقرار البلد وتنميته. وقد تكون هناك حاجة أيضاً إلى بذل جهود إضافية لتعزيز مراقبة الحدود براً وبحراً، وتحسين الوعي بالوضع. وسيبقى هيكل قوات البعثة وتشكيلتها قيد الاستعراض في ضوء الوضع الميداني وتطور الأخطار المحتملة.

٢٥ - وعلى الرغم من تزايد التعاون بين الشرطة الوطنية الهايتية والبعثة على مستوى القيادات، فإن من الضروري تعزيز الآليات التعاونية لتجنب خطر الأنشطة غير المنسقة. ويمكن دعم ذلك من خلال إيضاح الإجراءات، ضمن ترتيب قانوني يكمل اتفاق مركز القوات. وتقر هذه الإجراءات بأن الهيئات التي تقود الأجهزة الأمنية الدولية والهايتية وتسيطر عليها تبقى منفصلة ومتميزة إحداهما عن الأخرى، في جميع الأوقات. وتنص، في الوقت نفسه، تنص على أن ممثلي الخاص، بعد التشاور حسبما هو مطلوب مع السلطات الهايتية ومع مراعاة تطور الشرطة الوطنية الهايتية، سيحدد أي المهام يكون مناسباً للقوات الدولية وأنها يكون أكثر ملاءمة للقدرات الهايتية. ولا تتخذ الشرطة الوطنية الهايتية أية تدابير دون تنسيق مع البعثة. وعلاوة على ذلك، فمن شأن هذا الاتفاق أن يوضح الترتيبات المتعلقة بإصلاح الشرطة الوطنية الهايتية، كما هو مبين أدناه.

باء - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٢٦ - على الرغم من التقدم الذي أحرز سابقاً في إنشاء الإطار المؤسسي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإن الشروط اللازمة لنزع السلاح الشامل لا تزال بعيدة المنال،

بسبب عدم كفاية التعهد الوطني بالمصالحة، ومحدودية التقدم بشأن إصلاح القطاع الأمني، وانعدام الوضوح فيما يتعلق بالوضع المستقبلي للعسكريين السابقين ومحدودية فرص العمل الجديدة؛ ولا تزال أعداد كبيرة من الأسلحة متداولة. وقد ساعدت البعثة، بالتعاون مع اللجنة الوطنية المعنية بترع السلاح، على إنشاء "لجان للحد من العنف وتحقيق النمو على الصعيد المجتمعي" في بعض المقاطعات المتقلبة من مدينة بورت - أو - برانس، بما فيها مقاطعة بيل - إير، وأتبع ذلك بجهود نزع السلاح وإعادة الإدماج حيثما وجدت فرص لذلك. وانضم إلى مركز توجيه إعادة الإدماج في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر مجموعة أولى تتكون من ١٤ فرداً من أفراد العصابات نزلت أسلحتهم، وتلاههم ١٨ فرداً آخر في منتصف كانون الأول/ديسمبر.

٢٧ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، دخل مرحلة نزع السلاح رسمياً مجموعة أولى تتألف من ١٥ فرداً من العسكريين السابقين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سدد مكتب إدارة العسكريين السابقين الدفعة المالية الثانية، من واقع ثلاث دفعات تعويضية من المقرر تقديمها إلى العسكريين السابقين.

٢٨ - وقد وضعت بالتعاون مع اللجنة الوطنية لترع السلاح طريقة عمل للتفاوض مع الجماعات المسلحة وتحديد الأهلية لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وقُدمت إلى المجلس الأعلى للشرطة الوطنية. ويمكن تعزيز إعادة إدماج أفراد الجماعات المسلحة بوضع بدائل للمعالجة من خلال نظام العدالة، بما فيها آليات المصالحة الوطنية، من قبيل أشكال العفو المحدود. وفي انتظار ذلك، تعمل البعثة مع الحكومة الانتقالية لمنع مقاضاة المشاركين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لامتلاكهم غير المشروع للأسلحة التي سلموها، إلا إذا كانت لهم علاقة بجريمة محددة.

جيم - إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية وإعادة هيكلتها

٢٩ - بقيت نواحي القصور المهنية والتقنية واللوجيستية تمنع فعالية الشرطة الوطنية الهايتية وتحد من ثقة الجمهور فيها. وبينما أُحرز تقدم كبير تحت قيادة المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية، ماريو أندريسول، فإنه لا تزال عناصر داخل هايتي لا تدعم تماماً عملية إصلاح الشرطة. وباتت إمكانيات مقاومة تدابير الإصلاح جلية من خلال رد الفعل الذي قوبل به إلقاء القبض في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر على ضابطين كبيرين في الشرطة الوطنية الهايتية لأنهما فيما يبدو أعاقا التحقيق في أعمال القتل التي حدثت في مارتيسانت في ٢٠ آب/أغسطس (S/2005/631، الفقرة ٣٦). وجرى تنظيم عدد من المظاهرات الصغيرة ضد المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية وتلطّيح عدد من مركبات البعثة بالشعارات. وأصدرت البعثة

والمجموعة الأساسية بياناً مشتركاً في بورت - أو - برانس تؤكدان فيه مجدداً على التزامهما بإصلاح الشرطة الوطنية الهايتية وتعربان فيه عن دعمهما لجهود السيد أندريسول، بما فيها التحقيق الفوري في عمليات القتل التي عرفتھا مارتيسانس.

٣٠ - وأنشئت عدة هيئات مشتركة، بما فيها لجنة توجيهية اشترك في رئاستها مفوض شرطة البعثة والمدير العام للشرطة الوطنية الهايتية ستشرف على التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات، وتعزيز تقديم طلبات منسقة للحصول على تمويل الجهات المانحة. وأنشئت كذلك أفرقة تخطيط مشتركة بين البعثة والشرطة الوطنية الهايتية لتحديد مجالات للتنمية وتنسيق مبادرات التنمية وإصدار توجيهات بشأنها وتعزيز تنفيذها. وتم وضع "مشروع محطات شرطة نموذجية" لفرض وجود للشرطة في المناطق المهملة وتحديد محطات الشرطة وتجهيزها على الصعيد الوطني. وكجزء من المشروع، وضع مستشارون تقنيون في أماكن مشتركة في ٥٠ محطة شرطة رئيسية في جميع أنحاء هايتي.

٣١ - وستوضع هذه المبادرات في نسق واحد مع خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية، كما طلب ذلك مجلس الأمن في القرار ١٦٠٨ (٢٠٠٥). وقد أُجريت تقييمات مختلفة، ولكن لم يتم حتى الآن تأييد وثيقة بذاتها تشمل ما هو متوقع من حجم القوة الجديدة ومعاييرها والجدول الزمني للتنفيذ والموارد اللازمة للقوة. واستناداً إلى اقتراح أولي لقدرات جهاز شرطة أساسية قوامه ٧ ٠٠٠ فرد واعتماداً على عدد من المخططات الأولية سبق أن وضع، ستضع هذه الخطة على رأس الأولويات إنشاء مؤسسات من قبيل مكتب المفتش العام، الذي يمكن أن يساعد على ضمان توافر القيم المهنية داخل الشرطة الوطنية الهايتية. كما سيساعد هذا المخطط الإدارة المقبلة في تقييمها لتشكيل هيكل أمني مناسب للبلد، بما في ذلك في ما يتعلق بمجالات الجريمة المنظمة والأمن الساحلي والحدودي.

٣٢ - ولتوفير الأساس لعملية إصلاح شاملة، تواصل البعثة عملها مع سلطات الشرطة الوطنية الهايتية لتسجيل أفراد الشرطة الموجودين حالياً في الميدان. ومن شأن هذه العملية التي تشمل تحديد هوية الأفراد الملتحقين الآن بالخدمة والرقم التسلسلي لسلحتهم، أن تساعد في توضيح القدرات الحالية للشرطة ورسم خطوط أساسية لجهود التطوير في المستقبل. وفي نهاية كانون الثاني/يناير، بلغ عدد أفراد وموظفي الشرطة الوطنية الهايتية المسجلين ٤ ٤٩٢ فرداً. وأتم فوج من ٧٧٨ فرداً من أفراد الشرطة الوطنية الهايتية تدريبهم في أكاديمية الشرطة في ٢٠ أيلول/سبتمبر وتم نشرهم في بورت أو برانس في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. وقدم نحو ٣٨ ٨٣٦ مواطناً هايتياً طلبات للانضمام إلى الفوج المقبل من الأفراد الذين سيلتحقون

بأكاديمية الشرطة الوطنية الهايتية في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وسيستفيد المرشحون الناجحون من منهج دراسي للشرطة منقح معزز يستند إلى مشورة البعثة.

٣٣ - وستواصل البعثة تعزيز إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية عن طريق برنامج منح شهادات الكفاءة للأفراد والوحدات داخل الشرطة الوطنية. ومن المزمع أن تصدر البعثة للأفراد المنخرطين في الخدمة الشرطية حالياً شهادات مؤقتة صالحة لفترة أولية مدتها ١٢ شهراً. وستحدد الشهادات المؤقتة على أساس تقييد فرد الشرطة بالمعايير الضرورية والحصول على نتائج مرضية أثناء الفرز. ووفقاً لقراري مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤) و القرار ١٦٠٨ (٢٠٠٥)، تنفذ السلطات الهايتية، التي تظل مسؤولة عن جميع القرارات المتعلقة بشؤون العاملين، توصيات من البعثة، وتكفل عدم التحاق أي أفراد بالخدمة في صفوف الشرطة الوطنية الهايتية دون الحصول على الشهادة المطلوبة. وستتوج هذه العملية بإصدار شهادات نهائية للأفراد والوحدات ثم للشرطة الوطنية الهايتية ككل، عندما تبلغ المؤسسة مستوى من القدرة لا يستدعي استمرار عملية الرصد الجارية. ويتسم استمرار التعاون البناء من جانب الشرطة الوطنية الهايتية على جميع المستويات، وكذلك الدعم السياسي من جانب السلطات الهايتية، بأهمية أساسية لإجراء إصلاح فعال وإنشاء قوة شرطية تتحلّى بالكفاءة والروح المهنية.

٣٤ - وستفرض زيادة وتيرة تطوير قدرات الشرطة مطالب في هذا الصدد على البعثة من حيث أنشطة الفرز والتدريب والتوجيه، وهو ما قد يتجاوز القدرات الحالية المتوفرة للبعثة. وستحتاج البعثة أيضاً إلى تكميل جهودها الميدانية بنشر مستشارين على مستوى استراتيجي في الشرطة الوطنية الهايتية وداخل مكتب المفتش العام بهدف تعزيز حسن الإدارة واتباع إجراءات مناسبة لوضع الميزانية. وسيجري استعراض آثار هذه المهام الإضافية بالنسبة للبعثة في الشهور المقبلة. وعلاوة على ذلك، سيكون من الضروري توفير مساهمات ثنائية للوفاء بالاحتياجات اللوجستية والاحتياجات من الموارد، وهذه ينبغي تنسيقها بصور وثيقة مع برنامج بناء القدرات الذي تضطلع به البعثة لضمان فعالية استخدام الموارد.

دال - القضاء والمؤسسات الإصلاحية

٣٥ - لن تتأذى استدامة عملية إضفاء الطابع المهني على أفراد الشرطة الوطنية الهايتية ما لم تقترن بإحراز تقدم شامل على مستوى نظامي القضاء والمؤسسات الإصلاحية. وأبرز استعراض واسع النطاق للنظامين أجرته البعثة وفقاً لطلب مجلس الأمن في قراره ١٦٠٨ (٢٠٠٥) وجود عدد من أوجه الضعف الخطيرة التي لها انعكاسات كبيرة على احترام حقوق الإنسان وعلى الأمن والاستقرار السياسي.

٣٦ - واستناداً إلى نتائج الاستعراض الذي أجرته البعثة، ثمة قضايا قانونية كثيرة لا تعالج على نحو مطابق للمعايير الدولية. والقرارات القليلة الصادرة عن المحاكم قلما تنفذ. ولا يتاح لكثير من الهايتيين اللجوء إلى المحاكم نظراً لاتساع المسافات الفاصلة بين المحاكم والافتقار إلى الموارد البشرية والمادية ونقص المعلومات المتاحة للجمهور وعدم وجود نظام للمساعدة القانونية. وفي جميع أنحاء البلد، يبدو أن القضاء يتسم بالتعسف ولا يمكن للمواطنين التعويل على تطبيق القانون بإنصاف ونزاهة.

٣٧ - ويبدو أيضاً أن الفساد يقوض الثقة في النظام القانوني على كافة المستويات. ثم إن الاعتماد المفرط على السلطة التنفيذية يقوض مصداقيتها. وتراقب وزارة العدل التعيينات القضائية ومدة تقلد المنصب القضائي، وتمارس الإشراف الإداري، وتحدد توزيع الموارد البشرية والدعم المادي وتتخذ جميع القرارات المتعلقة بالميزانية. وتتفاقم هذه المشاكل لعدم وجود أحكام قانونية تتعلق بوضع القضاة، والهيئة التي تتولى تعيينهم، وإدارة الهيئة القضائية ونظام التأديب لديها. وهناك أمر آخر يبعث على القلق، وهو الأمر الصادر عن الرئيس المؤقت القاضي بإحالة خمسة قضاة بالمحكمة العليا إلى التقاعد وقيامه على الفور بتعيين خمسة قضاة يحلون محلهم. (انظر الفقرة ٤ أعلاه). وعلى إثر هذه القرارات، نظمت جمعيات قضاة المحاكم الجزئية إضراباً للقضاة دام سبعة أسابيع.

٣٨ - وتمثل الحالة الأليمة المتعلقة بالاعتقال الطويل الأمد التعسفي أكثر المشاكل التي تعتري النظام القضائي الهايتي إلحاحاً. ونتيجة لضعف أداء المحاكم والقضاة، أخذت مؤسسات السجون تزداد اكتظاظاً بصورة مطردة مع تزايد المعتقلين والمسجونين الذين لا ينظر في قضاياهم في حينها. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، كان أكثر من ٩٠ في المائة من المعتقلين، الذين يربو عددهم على الصعيد الوطني على ٣٧٠٠ معتقل، قيد الحبس قبل المحاكمة أو الحبس الاحتياطي، سواء منهم المتهمون بجرائم كبرى أو بجنح صغيرة. ويثير تزايد أعداد المعتقلين داخل أبنية غير مناسبة، بما فيها السجون الوطني الذي يؤوي ١٩٠٠ نزيل، شواغل ملحة في مجال الأمن وحقوق الإنسان. ومن باب المفارقة أن زيادة كفاءة الشرطة قد تنطوي على مخاطر تفاقم هذا الوضع.

٣٩ - وقد أنشأ وزير العدل في تموز/يوليه ٢٠٠٥ لجنة خاصة بالاحتجاز لمعالجة مسألة الحبس قبل المحاكمة. غير أن هذه الهيئة، التي لا يخضع عملها لمتابعة مستقلة، عجزت فيما يبدو عن إحداث تأثير كبير، وتوقفت عن العمل منذ أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وفي غضون ذلك، قامت البعثة، بالتعاون مع إدارة السجن في بورت أو برانس، بإعداد قائمة تضم ٤٥٨ محتجزاً رهن المحاكمة اقموا بارتكاب جرائم صغيرة نسبياً ممن يمكن النظر في

إمكانية الإفراج المشروط عنهم، وأدى ذلك إلى الإفراج عن نحو ٥٥ معتقلاً. ومن الضروري أن تضاعف السلطات الوطنية جهودها لإيجاد حل عاجل لهذه الكثرة غير المقبولة لحالات الحبس رهن المحاكمة، والاستفادة على الوجه المطلوب من الدعم التقني المقدم من البعثة.

٤٠ - ويستفاد من التقييم الذي أجرته البعثة أن تعزيز قدرات النظام القضائي والإصلاحات في الأجل الطويل يتطلب من هايتي اتخاذ إجراءات لتعزيز الأسس الهيكلية والقانونية للنظام القضائي. وقد أصدرت الحكومة الانتقالية في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ مرسوماً يتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء وينص، رغم ما يشوبه من نواقص، على إنشاء هيئة للتفتيش القضائي ووضع تدابير تأديبية تتعلق بالقضاة. ومن الضروري أيضاً اعتماد قوانين بشأن النظام الأساسي للقضاة ومعهد تدريب القضاة.

٤١ - وفي الوقت نفسه، سيلزم للتقدم في هذا الصدد وجود برنامج موسع للمساعدة الدولية بهدف تعزيز المقدرة المهنية لأفراد الهيئة القضائية وغيرهم من الأطراف الفاعلة داخل النظام القضائي. ويمكن أن يتجلى ذلك في شكل برنامج منظم مركز يجمع بين التدريب الأكاديمي والتدريب على العمل، ويمكن أن يؤدي أيضاً إلى التقليل من احتمال حصول زيادة جديدة في الاعتقالات الطويلة نتيجة زيادة تدفق القضايا عبر النظام القضائي. ويمكن أن يتمثل أحد عناصر هذا البرنامج في إدراج خبراء ذوي مؤهلات مناسبة ضمن البعثة، يمكنهم أن يشكلوا مورداً من الخبرة الفنية ينهل منه أفراد القضاء في مجالات عمل مختلفة مثل مكتب المدعي العام ومكتب قضاة التحقيق وقضاة المحاكمات، مع استمرار الجهود الحالية الرامية إلى الإعانة على وضع برنامج للمعونة القانونية بالاشتراك مع نقابات المحامين الوطنية والإقليمية.

٤٢ - ويمكن وضع مزيد من الاقتراحات في هذا الصدد لعرضها على مجلس الأمن انطلاقاً من المناقشات الدائرة مع السلطات الهايتية الجديدة التي يعد دعمها الكامل أمراً لا غنى عنه لنجاح هذه الاقتراحات. وسيطلب الأمر تكملة هذه الجهود داخل البعثة بمساعدات ثنائية لا بد منها للوفاء بالاحتياجات المادية واللوجستية اللازمة لتحديد مباني المؤسسات القضائية والإصلاحات، ويمكن أن تدعم أيضاً وضع مزيد من برامج التدريب التخصصية.

رابعاً - حقوق الإنسان

٤٣ - ظل احترام حقوق الإنسان لسكان هايتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قاصراً عن الوفاء بالمعايير المقبولة، وذلك بسبب عوامل أهمها عدم وجود مؤسسات مستقلة وفعالة تكفل سيادة القانون، ما زالت العصابات المسلحة ترتكب أعمال القتل والخطف والسطو المسلح والابتزاز والازعاج، ولا سيما في مختلف أنحاء بورت أو برانس، وكذلك في

أرتيونييت وفي الشمال الشرقي ومناطق أخرى. كما أن العنف الغوغاء، بما في ذلك الإعدام الغوغائي وتدمير الممتلكات، ما فتئ يمثل مشكلة واسعة الانتشار، وكثيرا ما تتقاعس سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية عن كبحه.

٤٤ - وقد ثبت بالوثائق لدى البعثة وقوع عدة حوادث إعدام بإجراءات موجزة ارتكبتها أفراد الشرطة الهايتية أو جماعات اقتصاص محلية غير قانونية لها صلة بعناصر من الشرطة، غير أن متابعة عواقب هذه الأحداث لم تكن مرضية. وفي حين أُلقي القبض على بعض أفراد الشرطة في سياق أعمال القتل التي وقعت في منطقة مارتيسان في ٢٠ آب/أغسطس، تم الإفراج عن أعضاء في جماعة اقتصاص محلية دون توجيه تهم لهم وإن بدا ضلوعهم في الجرائم، كما أنه لم يتم بحلول ٢١ كانون الثاني/يناير إصدار لوائح اتهام رسمية ضد الجناة المزعومين ولا مقاضاتهم. وفي الشمال، ثبت بالوثائق لدى البعثة وقوع عملية إعدام بإجراءات موجزة وقعت في منطقة غراند ريفيير في الشمال في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، غير أن الشرطة الهايتية لم تفتح تحقيقات، رغم الأدلة التي نمت إلى علمها. وبعد التحقيقات، تبين ضلوع الشرطة الفعلي في حالات قتل تعزى فيما يبدو للغوغاء في منطقتي سولينو وبيل إير في مدينة بورت أو برانس، وأبلغت التقارير المتعلقة بذلك إلى السلطات الهايتية، وهنا أيضا لم تُتخذ إجراءات. وقصرت الشرطة الوطنية الهايتية أيضا عن اتخاذ إجراءات للتصدي لحالات التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز لدى الشرطة ومعاقبة مرتكبيها.

٤٥ - ولبت كل من رئيس الوزراء السابق إيفون ببيتون ووزير الداخلية جوسليرم بريفير في الحبس لمدة تزيد على ١٧ شهرا. ولم يتقرر حتى الآن أمر محاكمتهم رغم أنهما من حيث المبدأ يمكن أن يستفيدا من الإفراج المؤقت. ولا تزال أنيت أغيست في السجن منذ أيار/مايو ٢٠٠٤ دون أن توجه إليها أي تهمة. وفي الوقت نفسه، لم توجه تهم حيازة أسلحة بصورة غير مشروعة والتآمر الإجرامي للأب جيرارد جان جيست الذي سجن في تموز/يوليه ٢٠٠٥، إلا في الآونة الأخيرة. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير أُطلق سراح الأب جون - جوست من ملحق السجن المدني لتلقي العلاج الطبي العاجل في ميامي. وهو مطالب بالعودة إلى هايتي للرد على التهم الموجهة ضده في القضية والتي طعن فيها محاموه.

٤٦ - وقام السيد لوي جواني، الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي، بزيارة للبلد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بغرض تقييم الحالة الراهنة لحقوق الإنسان. وسيقدم تقريره خلال الدورة الثانية والستين للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في أواخر آذار/مارس ٢٠٠٦.

٤٧ - ويتطلب تطوير حماية حقوق الإنسان اتباع نهج شامل يجمع بين الإصلاحات القانونية وتعزيز المؤسسات، والتربية الوطنية، ودعم المنظمات المحلية لحقوق الإنسان. ولذا فإن هذا التطوير يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجهود التي تبذلها البعثة من أجل تعزيز الأمن وسيادة القانون وتدعيم قدرة المؤسسات الهايتية، ومنها جهاز الشرطة الوطنية الهايتية. وقد سبق أن نظمت البعثة دورات تدريبية محددة لأفراد الشرطة الوطنية الهايتية في بورت أو برانس، وجاكميل، ولي كاي، وغونايف، وجيرمي، في مجال قانون حقوق الإنسان الدولي والنظام القضائي الهايتي، وستواصل البعثة توفير هذا التدريب. ونظمت البعثة أنشطة في مجال التربية الوطنية في الأقاليم، بتعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية المحلية. وسيتوقف إحراز التقدم في هذا المجال، كما هو الشأن في المجالات الأخرى لولاية البعثة، على التعاون الوثيق بين البعثة والسلطات الهايتية والأطراف العاملة على صعيد ثنائي.

حماية الأطفال

٤٨ - بدأت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) حملة موجهة إلى الأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني لإدراج حماية الأطفال في برامج مرشحهم السياسية للانتخابات. ولتيسير نزع سلاح الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، وخاصة في سيي سولي، وإعادة إدماجهم، تدعو البعثة، مع اليونيسيف وشركاء محليين، إلى إقامة آليات عدالة انتقالية تكمل القانوني الجنائي الهايتي بما في ذلك منح عفو مشروط لهؤلاء الأطفال. فالقانون الجنائي الهايتي لا يسمح حالياً بنزع سلاح الأطفال المجندين بواسطة الجماعات المسلحة دون عقاب.

المسائل الجنسانية

٤٩ - قامت البعثة، متابعة لأنشطتها الرامية إلى تعزيز مشاركة النساء في العملية الانتخابية، بتكثيف عملها بشأن العنف ضد المرأة من خلال مشاركتها بوصفها عضواً في لجنة التنسيق الوطنية المعنية بمنع العنف ضد المرأة والغرض من العمل فيما يتعلق بالعنف هو تعزيز الوقاية وإعداد طائفة من الأنشطة لمكافحة العنف ضد المرأة بهدف تدعيم القدرات المحلية. ويفيد التحليل الذي أجري حديثاً للإحصاءات المقدمة من المؤسسات المحلية العاملة أن هناك زيادة في عدد النساء والبنات اللواتي استقبلن في تلك المؤسسات، وخصوصاً في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. وتوضح البيانات، بشكل خاص، أن عدداً كبيراً من عمليات الاغتصاب جرت تحت تهديد السلاح، وأن عمليات الاغتصاب على يد العصابات بلغت مستوى عالياً، وأن ٥٠ في المائة من ضحايا الاغتصاب هن من القاصرات. بيد أنه يبدو أن ما يجري إبلاغه في

مجال العنف لقطاعات العدالة والأمن لا يزيد عن حالات قليلة، نتيجة لافتقار الثقة في نظام العدالة والخوف من الانتقام، الأمر الذي يؤدي إلى عدم معاقبة الجناة.

خامسا - الحالة فيما يتعلق بالجوانب الإنسانية والتنمية

٥٠ - بينما يمثل التقدم على طريق مواجهة التحديات السياسية والأمنية وسيادة القانون، المبينة أعلاه، معالم أساسية لعودة الحالة إلى طبيعتها في هايتي، يجب أن يعالج بشكل ناجح الكثير من الاحتياجات الإنسانية والإنمائية من أجل تحقيق الاستقرار الدائم وتعزيزه. ففي حين تعوق التحديات الأمنية الأنشطة الاقتصادية العادية والمساعدة الإنسانية والإنمائية الفعالة، يلاحظ من الناحية الأخرى أن محدودية الفرص الاقتصادية المتاحة تزيد من تفاقم خطر العنف وتوفر حافزا للنشاط الإجرامي.

الحالة الإنسانية

٥١ - أثناء الفترة المستعرضة، عانت هايتي من أربع كوارث طبيعية متباعدة الشدة، أسفرت عن وفاة ٢٤ شخصا وخمسة لا يزالون مفقودين. وكان إعصار ويلما والعاصفة الاستوائية ألفا مسؤولين عن معظم هذه الخسائر وعن إلحاق أضرار جسيمة بالبيوت والمدارس والبنية التحتية والزراعة. وهناك حاجة إلى مساعدة إضافية لمعاونة نحو ٣٠٠ أسرة على إعادة بناء بيوتهم المدمرة ومساعدة الصيادين في المنطقة الساحلية في الجنوب الذين فقدوا وسائل رزقهم. وقد ساعدت الجهود المنسقة للسلطات الوطنية والبعثة والمنظمات غير الحكومية، في إطار خطة الطوارئ المشتركة بين الوكالات لمواجهة الكوارث الطبيعية، على التقليل إلى أدنى حد من الخسائر في الأرواح والممتلكات من خلال التدابير الوقائية والإغاثة العاجلة. وفي نفس الوقت، فإن جهود التصدي لآثار الجفاف في عام ٢٠٠٥، والتي زاد من حدتها إعصارا دنيس وإيميلي، في مناطق الجنوب الجبلية، حققت تقدما بفضل توزيع مواد زراعية أفاد منه نحو ٣١ ٠٠٠ أسرة، ونظمتها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بتمويل من الاتحاد الأوروبي. كذلك قدم مجتمع المساعدات الإنسانية دعما، ولا سيما في مدينتي أوانامنت وبيلادير، في أعقاب عمليات الإعادة إلى الوطن عبر الحدود.

٥٢ - وفي غونايف، تم الإصلاح المادي لـ ٥٠ مدرسة بدعم من اليونيسيف. وتسلم أكثر من ٤٠ ٠٠٠ طفل الكتب؛ وتم تدريب ٨٠٠ مدرس في التربية الصحية وحقوق الطفل. وتلقت ٨٠ مدرسة الأثاث المدرسي. وإضافة إلى الأنشطة الرامية إلى معالجة جوانب القصور المزمن في النظام الصحي، قامت منظمة الصحة العالمية بإعادة تهيئة المستشفيات الرئيسية

الأربعة في البلد (ثلاثة في بورت أو برانس وواحدة في بيتي غواف) حيث أعدت أجنحة للطوارئ والعمليات ودعمت تدريب العاملين.

٥٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أنشأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بالتعاون الوثيق مع البعثة ووكالات الأمم المتحدة، موقعاً للمعلومات الإنسانية (<http://www.hahin.org>) يسمح بجمع المعلومات الإنسانية الرئيسية وتحليلها ونشرها، من أجل كفالة استجابة أكثر فعالية وتنسيق للمساعدات الإنسانية للسكان المعنيين.

التنمية وإطار التعاون المؤقت

٥٤ - يبذل المجتمع الدولي تعهدات سخية لهايتي وتم بالفعل توفير مقدار كبير من الأموال فبعد ستة عشر شهراً من مؤتمر واشنطن في تموز/يوليه ٢٠٠٤، أفادت الحكومة الانتقالية أنها تلقت نحو ٦٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، تمثل ٤٣ في المائة من التعهدات الأصلية. بيد أنه ستكون هناك ضرورة لمزيد من الجهود لتعزيز التقدم الاقتصادي الملموس الذي يمكن أن يعزز الاستقرار. ففي بلد لا يزال فيه متوسط نصيب الفرد من الدخل في السنة عند مستوى ١ ٧٤٢ دولاراً، ويأتي ترتيبه ١٥٣ من بين ١٧٧ بلداً في مؤشر التنمية البشرية، تظل الفرص الاقتصادية المرتبطة بإعادة شحن المخدرات تمثل عامل زعزعة مهما واستمرار لخطر الفساد.

٥٥ - وقد تقرر في مؤتمر المانحين، الذي عقد في بروكسل يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، والذي أكد فيه المجتمع الدولي تعهداته من جديد، تمديد الإطار الزمني من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ حتى نهاية عام ٢٠٠٧. وسيتيح هذا التمديد للحكومة الجديدة الوقت اللازم لتقييم الموارد اللازمة لمواصلة الإصلاحات، لضمان عدم حدوث انقطاع في تقديم الدعم الإنمائي أثناء الفترة الحساسة التي تعقب الانتخابات، ولإعداد استراتيجيتها الوطنية للحد من الفقر. وبينما سيجري حشد التمويل الإضافي لهذا التمديد عن طريق مؤتمر دولي للمانحين في الربع الثالث من عام ٢٠٠٦، يجري بالفعل إعداد ورقة مؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر لتيسير الحصول على التمويل بشروط ميسرة من المؤسسات المالية الدولية في إطار مرفق النمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي، وتخفيف عبء الدين في إطار برنامج البنك الدولي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٥٦ - وسيكون من المهم أن يبذل المجتمع الدولي جهداً استثنائياً لتلبية احتياجات السلطات الجديدة خلال الشهور الستة الأولى من ولايتها من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة وبالتالي تحقيق تحسن ملموس في الأحوال المعيشية لسكان هايتي. ويمكن أن تشمل المساعدة توفير اللوازم الأساسية الطبية والتعليمية والزراعية ودعم بعض مشاريع البنية التحتية الصغيرة الحجم

التي يمكن أن تولد فرص عمل قصيرة الأجل. ويمكن أيضا أن تشمل مساعدة السلطات الجديدة في الحصول على الحد الأدنى اللازم من المتطلبات المادية للدخول في معاملات مع مواطنيها. ومن شأن هذه الجهود أن تكمل جهود تعزيز القدرات وبناء المؤسسات، التي تضطلع بها البعثة، بما في ذلك من خلال آلياتها المعنية بالمشاريع ذات الأثر السريع.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظم تدريب لزيادة الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لـ ٢٨٧ ١ من العاملين في البعثة، والتمس ٦٧ شخصا المشورة والاختبار طوعية. وتم، إضافة إلى ذلك، تدريب ٣٤٥ من العاملين في وكالات الأمم المتحدة لتعريفهم "على استراتيجية الأمم المتحدة للتعليم بشأن الفيروس/الإيدز"، وتلقى ٤٥ ضابطا من الشرطة الوطنية الهايتية تدريبا على قيادة الأقران. وفي ارتباط باليوم العالمي للإيدز في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أجرت سلسلة من الأنشطة لمدة يومين لأفراد المجتمع، من بينها تدريب أفراد العصابات السابقين وأسرههم على الوقاية من الفيروس/الإيدز والعلاج منه، والتدريب من أجل التوعية لعدد ٤٨١ من أفراد مجتمع بيل إير المحلي، وتخصيص لقطات تلفزيونية لإذاعة بيانات ذات رسالة عن الفيروس/الإيدز من كبار قادة البعثة ورؤساء وكالات الأمم المتحدة، وتوزيع قمصان تائية تحمل رسالة اليوم العالمي للإيدز ٢٠٠٥ "أوقفوا الإيدز - وفوا بالوعد".

سادسا - دعم البعثة

٥٨ - تم إنجاز عملية تحديد مقر البعثة؛ وأقامت البعثة مرافق لعناصر القوة الموسعة بما فيها احتياطي قائد القوة. وأُنجزت أشغال التجديد والإصلاح في ٢٢ مركزا من مراكز الشرطة الخمسين، حيث سيقم أفراد شرطة البعثة مع العاملين في الشرطة الوطنية الهايتية. كذلك أنشأت البعثة مركزا لعمليات إعادة الاندماج لأغراض نزع السلاح وإعادة الإدماج في كروا دي بوكيه، وتقوم بعمليات توسيع أخرى للمرافق.

سابعا - الجوانب المالية

٥٩ - خصصت الجمعية العامة، بقرارها ١٨/٦٠ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ و ١٧/٥٩ بء المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ مبلغا إجماليا ٥٠٠ ٤٨٨ ٥١٦ دولار، أي ما يعادل ٧٠٨ ٤٠ ٤٣ دولارات في الشهر، للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. فلذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد

١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦، فستكون تكاليف مواجهة متطلبات استمرار البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في حدود المبالغ التي اعتمدها الجمعية العامة.

٦٠ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بلغت قيمة الاشتراكات المقررة التي لم تسدد للحساب الخاص للبعثة ١٣٥,٣ مليون دولار أمريكي. وبلغ إجمالي الاشتراكات المقررة لجميع عمليات حفظ السلام التي لم تسدد حتى ذلك التاريخ ٩٨٨,٣ مليون دولار.

٦١ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أيضا، بلغ مقدار المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة في البعثة بقوات ووحدات شرطة مشكلة، ٩,٨ مليون دولار. وتم تسديد تكاليف المعدات المملوكة للقوات وللوحدات حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ على التوالي، وفقا للجدول الزمني للتسديد ربع السنوي.

ثامنا - ملاحظات

٦٢ - إن التحديات أمام تحقيق الاستقرار في هايتي، بما فيها الأخطار التي يواجهها موظفو بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في الميدان، قد تبدو كافية لتثبيط الهمم. غير أن هذا الأمر ينبغي ألا يُخفي الإنجازات المحرزة، كما ينبغي ألا يُضعف الالتزام الدولي بإنجاز المهمات المعقدة التي لا تزال في الانتظار. وقد تحقق تقدم ملحوظ في بناء أسس عملية انتقالية تتسم بالشمول والديمقراطية وبسرعة كانت مستبعدة قبل عام. وبينما شكل العنف والجريمة في بور - أو - برنس مصدري قلق عام شديد، إلا أن غالبية الأجزاء الأخرى من البلاد سادها مستوى عال نسبيا من الأمن. وهذا التقدم دليل على ما يمكن تحقيقه إذا انتهز شعب هايتي وقيادتها الفرصة التي يتيحها انتشار عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وإذا ظل المجتمع الدولي ملتزما ومستعدا لتوفير المعونة الواسعة النطاق والمنسقة التي تدعو إليها الحاجة.

٦٣ - وستطرح العملية الانتخابية مطالب خاصة على الزعامة الهايتية والمجتمع الدولي خلال الأشهر المقبلة. ومن الأهمية بمكان أن تكمل السلطات الهايتية الترتيبات العملية المتبقية لدعم إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، وأن تبذل كافة الجهود لتشجيع مشاركة الجمهور. كما أن نجاح العملية الانتخابية وفرص تحقيق التقدم في المستقبل ستعتمد على مدى توشيح المرشحين السياسيين لنهج يتسم بالحدز والمسؤولية، بغض النظر عن نتائج الاقتراع. وفي الوقت نفسه سيتعين على بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يعملوا بتعاون وثيق مع السلطات المحلية لدعم هذه العملية التي تنطوي على صعوبات لوجستية، ولتسهيل عمل المراقبين الدوليين الذين لا يمكن الاستغناء عن مساهمتهم.

٦٤ - وستبذل البعثة مزيدا من الجهود المركزة لكبح النشاط الإجرامي والعنف داخل البلاد، ولا سيما في العاصمة، في وقت يمكن أن تؤدي فيه تصورات انعدام الأمن إلى زعزعة ثقة الجمهور بشكل مفرط. ويمكن زيادة تعزيز الاستقرار خلال فترة الانتخابات إذا تعهدت واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء بتقديم دعم إنساني عند الحاجة خلال العملية الانتخابية.

٦٥ - وسيطلب أمن هايتي على المدى الأبعد إصلاح الشرطة الوطنية وتعزيزها. وسيطلب إنشاء دائرة شرطة تتسم بالكفاءة المهنية والفعالية مشاركة مستمرة من المجتمع الدولي لفترة تمتد عدة سنوات. ويشكل إنجاز هذا الهدف شرطا مسبقا لتحقيق الاستقرار في هايتي، ولن تتمكن البلاد من الحفاظ على أمنها دون مساعدة إلى أن تكتمل هذه العملية. ومن شأن التوصل إلى ترتيب قانوني بين البعثة والسلطات الهايتية، يوضح الأسس العملية للتعاون مع الشرطة الوطنية الهايتية، أن يعزز فعالية الإصلاح، فضلا عن العمليات. وفي الوقت نفسه يمكن لعملية تسجيل أفراد الشرطة الوطنية، التي من المقرر أن تنتهي خلال الأشهر المقبلة، أن يشكل منطلقا لإحراز مزيد من التقدم. ومن المتوقع أن تتسارع عملية الإصلاح خلال الأشهر المقبلة، وقد يفرض ذلك متطلبات تفوق القدرات الحالية للبعثة. ويمكن أن تكون المساعدة التقنية الهادفة إلى تقوية مؤسسات إنفاذ القانون أكثر فعالية إذا استُكملت بقدرات في إطار البعثة على إسداء المشورة للوزارات المعنية في مجال السياسات العامة.

٦٦ - وينبغي إكمال عملية إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية وتعزيزها ببذل جهود لمعالجة العيوب التي يشكو منها النظام القضائي. ومن الأهمية بمكان أن تجد السلطات الوطنية الحالية والمستقبلية حلا سريعا لمشكلة ارتفاع معدلات الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، مستفيدة في ذلك حسب الحاجة من الدعم التقني للبعثة. ولا يمكن، من وجهة نظر حقوق الإنسان، قبول استمرار الأمور على هذا المنوال، كما أن استمرارها ستكون له آثار خطيرة على أمن البلاد واستقرارها. وفي الوقت نفسه يتطلب تعزيز النظام القضائي في هايتي اعتماد السلطات الهايتية إصلاحات قانونية، ووضع برنامج دعم منتظم ومدعوم دوليا لبناء قدرات المهنيين، يجمع بين التدريب الأكاديمي والعملية. ويمكن أن يشمل هذا البرنامج إدماج خبراء ذوي كفاءة يشكلون موردا مهنيا للعاملين في المجال القضائي في مكاتب المدعي العام وقضاة التحقيق والمحكمة، مع مواصلة تقديم المساعدة من أجل وضع برنامج للمساعدة القضائية، بالتعاون مع نقابات المحامين الوطنية والإقليمية.

٦٧ - سيفضي تشكيل حكومة منتخبة إلى دخول هايتي مرحلة جديدة في تحولها إلى دولة ديمقراطية مستقرة. ولا بد أن تبدي القيادة الجديدة التزاما قويا بالمصالحة وأن تتوخى نهجا شاملا. ويتطلب التقدم السياسي والمؤسسي في هايتي إبداء التزام متواصل بتعزيز قيم

الديمقراطية الأساسية، بما في ذلك تعزيز الحوار الوطني؛ واحترام استقلال الهيئة القضائية، وإنشاء خدمة مدنية وشرطة تتسم بالحياد والكفاءة المهنية، والتزاما تاما بحقوق الإنسان.

٦٨ - وإذا كان لا بد للإدارة الجديدة أن تنجح في عملها، فهي تحتاج إلى بناء مؤسسات وبناء وقدرات على مستوى دولي مستمر على المدى البعيد. ومع أن الأمن يستطيع أن يسهل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يمكن أن يسهم إدخال بعض التحسينات الفورية على الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الاستقرار على نحو كبير. ويؤمل أن تصبح ثمار عملية إطار التعاون المؤقت جلية في الأشهر القادمة، ويمكن تكميل هذا بتقديم المساعدة الهادفة إلى السلطات الجديدة لتلبية الاحتياجات الأساسية في مجالات محددة كالصحة والتعليم والزراعة وتوفير فرص العمل.

٦٩ - وفي هذه الظروف، أوصي بأن تستمر البعثة في شكلها الحالي لفترة ستة أشهر، لإتاحة الوقت لإجراء مزيد من المشاورات والتقييم بشأن دورها في بيئة ما بعد الانتخابات. وستوضع التوصيات في هذا المجال وتقدم إلى مجلس الأمن في تقرير آخر سيصدر قبل انتهاء الولاية التالية التي تبدأ في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

٧٠ - وإني ممتن لاستمرار مشاركة الدول الأعضاء المساهمة في قوات وأفراد الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وفي الفريق الأساسي والمنظمات والوكالات والجهات المساهمة والمناخ الأخرى لدعمها السياسي القيّم ودعمها العملي في تنفيذ ولاية البعثة. وأدعوها إلى مواصلة تقديم دعم قوي للبعثة ولجهودنا المشتركة في هايتي. وتتطلب الفترة الصعبة القادمة مشاركة المجتمع الدولي التامة لتمكين هايتي والبعثة من تحقيق أهدافهما.

٧١ - وأود أن أعرب عن تقديري للممثل الخاص، خوان غابرييل، وللعسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في البعثة لتفانيهم والتزامهم بقيم وأهداف الأمم المتحدة وعملهم المميز في الاضطلاع بمهامهم، التي غالبا ما تتم في ظروف صعبة.

٧٢ - وأخيراً، أود أن أحيي الراحل قائد القوة، الجنرال باسيلا، وجميع العاملين في حفظ السلام الذين فقدوا حياتهم في خدمة السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والذين لن تُنسى تضحياتهم.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: البلدان المقدمة أفراد عسكريين وقوات (في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)

البلد	أفراد/ضباط	القوات	المجموع
الأرجنتين	٩	٥٥٩	٥٦٨
الأردن	٢٣	١٤٩٤	١٥١٧
إسبانيا	٢	٢٠٠	٢٠٢
إكوادور	١	٦٦	٦٧
أوروغواي	١١	٩٦١	٩٧٢
باراغواي	٣	—	٣
البرازيل ^(أ)	٢٢	١٢٠٠	١٢٢٢
بوليفيا	٤	—	٤
بيرو	٧	٢٠٤	٢١١
سري لانكا	١٢	٩٤٩	٩٦١
شيلي	٨	٥٣٤	٥٤٢
غواتيمالا	٥	٨٢	٨٧
فرنسا	٣	—	٣
الفلبين	٢	١٩٠	١٩٢
كرواتيا	١	—	١
كندا	٦	—	٦
ماليزيا	١	—	١
المغرب	٤	١٦٤	١٦٨
نيبال	٨	٧٧٩	٧٨٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٤	—	٤
اليمن	١	—	١
المجموع	١٣٢	٧٣٨٢	٧٥١٩

(أ) بما في ذلك قائد القوة.

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: البلدان المقدمة ضباط
شرطة مدنيين ووحدات شرطة مشكلة (في ٣١ كانون الثاني/يناير
٢٠٠٦)

البلد	ضباط شرطة مدنية	وحدات شرطة مشكلة	المجموع
الأردن	٤	٢٩٠	٢٩٤
إسبانيا	٢٣	—	٢٣
أوروغواي	٦	—	٦
باكستان	—	٢٥٠	٢٥٠
البرازيل	٥	—	٥
بنن	٢٩	—	٢٩
بوركتينا فاسو	٨٨	—	٨٨
البوسنة والهرسك	٧	—	٧
تركيا	١٥	—	١٥
تشاد	١٩	—	١٩
توغو	٩	—	٩
روسيا	٨	—	٨
رومانيا	٤	—	٤
زامبيا	١٢	—	١٢
السلفادور	٧	—	٧
السنغال	٤٤	٨٥	١٢٩
سيراليون	٧	—	٧
شيلي	٢٤	—	٢٤
الصين	٩	١٢٥	١٣٤
غانا	٢٥	—	٢٥
غيانا	٣٩	—	٣٩
فانواتو	٣	—	٣
فرنسا	٧٩	—	٧٩
الفلبين	٢٩	—	٢٩
الكاميرون	٤٢	—	٤٢
كندا ^(١)	١١٨	—	١١٨

البلد	ضباط شرطة مدنية	وحدات شرطة مشكلة	المجموع
مالي	١٣	—	١٣
مصر	١٢	—	١٢
نيجال	١٣	١٢٥	١٣٨
النيجر	٢٠	—	٢٠
نيجيريا	١٠	١٢٥	١٣٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٠	—	٥٠
اليمن	٢	—	٢
المجموع	٧٧٧	١٠٠٠	١٧٧٧

(أ) بما في ذلك قائد الشرطة.

